فهناك دول عربية أخرى عليه أخذ مواقفها ورغباتها بالاعتبار (ص ٧٩١). وقدر يعقوب شمعوني، نائب رئيس القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، «أن جلالته [الملك عبد الله] لم يخن تماماً الاتفاق [الذي عقدته معه الوكالة اليهودية] ولكنه أيضاً غير ملتزم به تماماً، وانما يقف في مكان ما في الوسط. فهو لن يلتزم بحدود ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) [التقسيم]، ولكنه لن يحاول اجتياح دولتنا [اليهودية] كلها» (ص ٧٨٩). غير أنه على الرغم من ذلك «علينا السير مع عبد الله حتى النهاية، ولا يمكن تغيير السياسة بسرعة» (ص ٧٩٠).

اعتراف أميركي وسوفياتي

فيما كانت اللمسات الأخيرة توضع على اتفاق الملك عبد الله مع ممثلي الوكالة اليهودية، لـ«حل أردني» للقضية الفلسطينية، كانت جهود مماثلة تبذل في واشنطن ولندن لتأمين موافقة، ولو ضمنية، أميركية وبريطانية، على هذا الحل، من خلال الايحاء بأنه ليس هنالك، في ضوء الظروف الموضوعية، أي حل آخر.

ففي ٢ أيار (مايو) ١٩٤٨، اجتمع هارولد بيلي، أحد العاملين في وزارة الخارجية البريطانية مع لوي هندرسون، مدير الشؤون الشرق ــ أوسطية والأفريقية في الخارجية الأميركية، معرباً عن رأيه بأن مشروع الوصاية الأميركية لن يقر، كما أن امكانات اعلان هدنة بين اليهود والعرب غير مشجعة، اذ لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأنها. ولذلك سينشب قتال حول فلسطين، يؤدي الى تقسيمها بين الدول العربية المجاورة. وأضاف بيلي، وكأنه يتنبأ، بأن القتال حول فلسطين سيتحول الى حرب طويلة الأمد تمتص قدرات الشرق الأوسط وتعرض أمنه للخطر وتسمم العلاقات بينه وبين الدول الغربية. كذلك قد تؤدي الحرب الى ضعضعة النظم السياسية القائمة في العالم العربي، بحيث يصعب التنبوء كيف سيبدو الشرق الأوسط، من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد عودة الهدوء اليه ثانية. بل من الممكن أن لا يتم ذلك الّا تحت نوع من دكتاتورية قوية. «ومن المحتمل أن تتحول فلسطين، لسنين عديدة قادمة،، الى مصدر للمشاعر الدولية السيئة» (**الوثائق الأميركية لسنة ١٩٤٨**، ص ٨٨٣ ــ ٨٨٥).

ولكن على الرغم من هذه المخاوف، اقترح راسك على لوفيت، بعد يومين من اجتماع بيلي ــ هندرسون، في ضوء رفض الوكالة اليهودية قبول اقتراح الهدنة ومضيها قدماً في الاستعدادات لاعلان الدولة اليهودية، المبادرة الى نشاط ديبلوماسي لتحقيق تفاهم ما بين الملك عبد الله والوكالة (**المصدر نفسه**، ص ٨٩٤ ــ ٨٩٥). وبعد ذلك بيومين أيضاً، أي في ٤ أيار (مايو)، اقترح جون هورنر، المستشار لبعثة الولايات المتحدة للدورة الخاصة الثانية للأمم المتحدة، التي بحثت مشروع الوصاية الأميركي، تأييد الحل الذي رفضته وزارة الخارجية الأميركية؛ وذلك بالموافقة على قيام الملك عبد الله بضم الجزء العربي من فلسطين الى مملكته، بدلاً من اقامة دولة فلسطينية مستقلة فيه، كما نص قرار التقسيم. ومحاسن هذا الحل، حسب رأي هورنر، هي أنه سيكون مقبولاً من اليهود، وقد يقبل أيضاً من قبل الملك عبد الله، كما انه لا يتعارض كلياً مع قرار التقسيم ويشكل، نسبياً، حلاً دائماً. وسيؤدي ذلك الى قيام دولة قادرة على العيش في شرق الأردن الموسعة، ويقضي